# الصنيع في اليابان ونمو الرأسمالية في ضوء الأرشيف المصري

# (١٨٦٨-١٩١٢م)

إعداد

د/صفاء يوسف حامد جاد المولى

مدرس – قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة أسوان

**ملخص باللغة العربية :**

عرفت اليابان منذ القدم العديد من الصناعات اليدوية التي قام أغلبها في بيوت ومنازل المزارعين والفلاحين، وكان الإنتاج يكاد يكفي حاجة الاهالى ، ولكن مع بداية عصر ميجي Meiji (١٨٦٨– ١٩١٢م)– بداية العصر الحديث في اليابان– بدأ التطوير والتحديث يدخل في جميع المناحي الصناعية والتجارية في البلاد. وقد اتسمت إصلاحات حكومة ميجي بفكر جديد من خلال الاتجاه نحو التصنيع والنمو الرأسمالي جنبًا إلى جنب، والوصول إلى ما حققته الدول الغربية المتقدمة في سنوات قليلة، وكان تحقيق تلك الآمال يحتاج إلى قاعدة مالية سليمة. فأنشأت اليابان العديد من الصناعات الحديثة، وتعهدتها بمختلف المساعدات حتى استطاع البعض منها التطور والاتساع خارج حدود اليابان نفسها، بل واكتسبت لنفسها سمعة طيبة دوليًا، مثل صناعة المنسوجات القطنية والحريرية. وقد أخذت الدولة اليابانية في تنفيذ سياستها من خلال القيام بدور فعال وإيجابي لازدهار الحركة الصناعية؛ فقامت بتأسيس مشاريع في القطاعات الحيوية. وقد اعتمدت الحكومة في تمويلها لتلك المشروعات الاقتصادية على عدة مصادر، منها– على سبيل المثال– المصارف والقروض المالية لإقامة المشروعات الصناعية.

**Abstract:**

Japan has known many handicrafts since ancient times, most of which were made in the homes of farmers and peasants, and production was almost enough for the population's needs, but with the beginning of Meiji era (1868-1912 AD) - the beginning of the modern era in Japan - development and modernization began to enter all industrial and commercial aspects in the country. The reforms of Meiji government were characterized by a new idea through the trend towards industrialization and capitalist growth side by side, and reaching what advanced Western countries have achieved in a few years, and achieving these hopes required a sound financial base. Japan established many modern industries, and pledged them with various assistance until some of them were able to develop and expand outside the borders of Japan itself, and even gained a good reputation internationally, such as the cotton and silk textile industry. The Japanese state began to implement its policy by playing an effective and positive role in the prosperity of the industrial movement; it established projects in vital sectors. The government relied on several sources to finance these economic projects, including - for example - banks and financial loans to establish industrial projects.

## المقدمة

جاء البحث ليتناول فكرة قيام الدولة الحديثة في اليابان اعتمادًا على سياسة التصنيع، إلى جانب نمو الرأسمالية اليابانية وتطورها، من خلال قيام الحكومة اليابانية ببناء المصانع، واستقدام الخبرات الفنية ، واصلاح النظام المالي بالدولة، ومن هنا تكمن أهمية البحث فى توضيح ظهور الرأسمالية اليابانية الحديثة وانطلاقها، لتحقق مستويات عالية من النجاح، بزيادة رؤوس أموالها، وبناء المصانع الجديدة داخل اليابان وخارجها، فلمعت أسماء الشركات اليابانية العملاقة في سماء الاقتصاد الياباني، مثل شركة ميتسوي Mitsui، وميتسوبيشي Mitsubishi .

ويهدف البحث الى تتبع الخطوات والاجراءات التى اتخذتها الحكومة اليابانية فى سياستها نحو التصنيع ، والى توضيح النشاطات الاقتصادية للشركات التجارية اليابانية العملاقة داخل الدولة وخارجها ، وعلى سياستها فى زيادة رؤوس أموالها وتضخم ثرواتها ، كما يهدف البحث الى القاء الضوء على أهم الصناعات اليابانية الحديثة فى عهد ميجى .

وتكمن اشكالية البحث فى التفريق بين سياسات الدولة اليابانية تجاه الاقتصاد فى عصر ميجى – العصر الحديث فى اليابان – وماقبله ( عصر الطوكوجاوا )، مع توضيح لتلك السياسة ومانتج عنها من تكوين مصانع وشركات يابانية كبرى ، وصناعات ومنتجات يابانية غزت الاسواق العالمية لم تكن موجودة من قبل.

ومن هذا المنطلق تم اختيار الفترة التاريخية مابين (١٨٦٨-١٩١٢م ) وهى التى تمثل فترة العصر الحديث فى اليابان والذى سمى بعصر ميجى ، ذلك العصر الذى طبقت فيه إصلاحات أحدثت انقلابًا جذريًّا في بنية الاقتصاد الياباني، إذ اعتمدت على سياسة الدولة في التصنيع، وإتاحة الفرصة لنمو الرأسمالية التجارية على حساب الزراعة والمجتمع الريفي، تلك السياسة التي كانت حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الذي أقامته حكومة ميجي ، وانشاء البنوك والمصارف المالية الحديثة لتمويل المشروعات الصناعية اليابانية .

وتأتى تساؤلات البحث فى عدة نقاط أهمها ماهى السياسة الاقتصادية الجديدة المتبعة داخل الدولة اليابانية فى عصر ميجى ؟ ماهو الفرق بين الرأسمالية التجارية اليابانية فى عصر المايجى وماقبله ؟ ماهى النتائج الاقتصادية من تطبيق السياسة الاقتصادية فى العصر الحديث ؟ ماهى المؤسسات المالية الحديثة التى أنشأت فى ذلك العصر ؟

ثم يتناول البحث عدة نقاط منها الرأسمالية اليابانية فى عصر الطوكوجاوا ، والرأسمالية اليابانية فى عصر ميجي ثم اجراءات الدولة لتطبيق سياسة التصنيع ، والاصلاحات المالية وتأسيس البنوك والمصارف ، ثم يستطرد البحث الحديث عن العقبات التى واجهت الدولة فى تطبيق سياساتها الاقتصادية ، ثم الحديث عن الشركات التجارية اليابانية وكيفية ادارتها للمشروعات الصناعية ، مع ذكر دخول الاستثمارات فى المجال الصناعى ثم ظهور الاتحادات التجارية اليابانية العملاقة " الزيباتسو" ، مرورا بالدور السياسي للشركات اليابانية الكبرى

اعتمد الاقتصاد الياباني حتى القرن التاسع عشر على الزراعة والحرف والصيد والتجارة، وكانت التجارة في ذلك الوقت تواجه قيودًا في التعامل مع الأسواق الخارجية بحكم ظروف العزلة التي فرضتها حكومة البافكو[١]في ذلك العصر على البلاد جميعها، ولذلك اقتصر النشاط التجاري على السوق المحلية فقط، والتي خضعت بالتالي للضوابط والقيود التي وضعها النظام الإقطاعي للنشاط الاقتصادي في ذلك الوقت، ومن بينها ارتباط الزراعة بالصناعة المنزلية مما ترتب عليه تضييق نطاق السوق المحلية[٢].

---

(١) حكومة البافكو: هى الحكومة العسكرية التى سبقت عصر ميجى وكان مقرها مدينة ايدو اليابانية Edo ، وقد استحوذت على دفة الحكم لمدة ٢٦٠ عاما بعد صدور الأمر الامبراطورى بالغائها عام ١٨٦٧م ، للمزيد أنظر هشام عبد الرءوف حسن : تاريخ اليابان فى عصر ميجى عصر النهضة الأولى (١٨٦٨-١٩١٢م ) ، دار المعارف ، القاهرة ٢٠١٢، ص٤٩.

(٢) مسعود ضاهر: تاريخ اليابان الحديث (١٨٥٣- ١٩٤٥م)، التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي ٢٠٠٩م، ص ١٣٥.

**الرأسمالية اليابانية فى عصر طوكوجاوا[١]**

وقد تراكم رأس المال في عصر طوكوجاوا بيد عدد قليل من التجار والمرابين مثل بيت ميتسوي Mitsui، والذي بدأ نشاطه بالعمل في استخراج الساكي ١٦٢٠م – مشروب الأرز المتخمر وهو المشروب الشعبي الياباني–، وكان يدير محلًّا للرهونات والربا، ويعد ميتسوي هاتشيروباي Mitsui Hatchirobei هو مؤسس هذا البيت التجاري، ثم ما لبث أن افتتح متجرًا للأقمشة والمنسوجات والملابس بمدينة كيوتو Kyoto، وحقق نجاحًا باهرًا في هذا النشاط، تلاه افتتاح متجر آخر بمدينة إيدو Edo، ثم ما لبث أن افتتح محلًّا للصرافة في عام ١٦٨٣م، وآخر بكيوتو عام ١٦٨٦م، كما افتتح متجرًا لتجارة الجملة تخصص في تجارة الحرير عام ١٦٩١م[٢].

واستمرت أهمية هذا البيت التجاري خلال القرنين الـ ١٨و١٩م من خلال تعامله الوثيق مع السلطة والاحتماء بها، فلقد حصل بيت ميتسوي على حماية حكومة الباكفو من خلال امتياز صرف ما تستخرجه الدولة من حوالات، كما حصل على امتياز نقل البريد الحكومي حتى وصل عدد موظفي محلاته في القرن الـ ١٨م إلى ألف من الرجال والنساء مما يدل على توسع نشاطاته داخل الدولة[٣]، كما منحته الحكومة امتياز استصلاح الأراضي وبيعها أو زراعتها، وهو مجال جديد للاستثمار فتح أمام هذا البيت التجاري العتيد، والذي كان له عدد من الأعمال في مجالات

---

(١) عصر طوكوجاوا : هى أسرة حاكمة أسسها القائد العسكرى "طوكوجاوا اياسو" عام ١٦٠٠م وكان يعيش فى اقطاعية زراعية فى مدينة ايدو التى صارت بعد ذلك مدينة طوكيو العاصمة اليابانية الحالية ، وظل يحكم اليابان من تلك المدينة وبذل جهودا كبيرة لتثبيت حكم أسرته فى اليابان ، وأستمر ورثته يحكمون البلاد حتى منتصف القرن التاسع عشر ١٨٦٨م وهى بداية عصر ميجى ، للمزيد أنظر رأفت غنيمى الشيخ واخرون : تاريخ اسيا الحديث والمعاصر ، دار عين للدراسات والبحوث ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٣٢ .

(٢) رؤوف عباس حامد: المجتمع الياباني في عهد مايجي (١٨٦٨– ١٩١٢م)، دار النشر للجامعات ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٠١.

(٣) رءوف عباس حامد : مرجع سابق، ص ١٠٢.

مختلفة مثل المصارف والأغذية الجافة والمنسوجات وتجارة التجزئة، والتي كان يبيعها بأسعار لا تقبل المنافسة، ومنذ عصر طوكوجاوا كانت ميتسوي تمثل أكبر المؤسسات التي استطاعت وحدها أن تنتقل بنجاح إلى العصر الحديث، ويستمر نجاحها أيضًا لعصر ميجي(١).

كما استطاعت حفنة من البيوت التجارية أن تكوِّن ثروات طائلة من التجارة والربا، ولذلك اتسمت الرأسمالية التجارية في عهد طوكوجاوا بأنها احتكارية الطابع تعتمد على فائض الإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية والمنزلية، وتدعمت صفتها الاحتكارية بارتكازها إلى حماية السلطة الإقطاعية، وبذلك نمت الرأسمالية التجارية اليابانية في تلك المرحلة من وراء استثمار أموالها في القروض التي تقدمها للسلطة، وتُعنى بتصريف السلع، وتحاول زيادة مبيعاتها، وتقليل حجم مشترياتها، وتحول أموالها إلى سبائك ذهبية، كما كان الاستثمار في الصناعات المنزلية يجلب ربحًا مجزيًا، والاستثمار في اقتناء الأرض يمثل ريعًا مضمونًا، ولذلك كله لم يتجمع رأس المال التجاري ليصب في الصناعة الحديثة، والتي لم تكن مجالًا حيويًّا، واحتاج الأمر إلى مبادرة الحكومة بأخذ مهمة التصنيع على عاتقها لتشجيع رأس المال التجاري على ارتياد هذا المجال(٢).

**الرأسمالية اليابانية فى عصر ميجي**

وجاءت إصلاحات ميجي والتي أحدثت انقلابًا جذريًّا في بنية الاقتصاد الياباني، إذ اعتمدت على سياسة الدولة في التصنيع، وإتاحة الفرصة لنمو الرأسمالية التجارية على حساب الزراعة والمجتمع الريفي، تلك السياسة التي كانت حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الذي أقامته حكومة ميجي، ولقد كانت صناعة النسيج- بشكل خاص- محورًا للصناعة الحديثة في اليابان، وأحرزت تقدمًا هائلًا بين جميع

(١) أدوين رايشاور: اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، مراجعة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (د.ت)، ص ٢٥٨.

(٢) رءوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ١٠٣.

الصناعات، حيث كان الاتجاه العام للسياسة الزراعية للحكومة اليابانية يستهدف زيادة الإنتاج القومي من الزراعة وبخاصة المحاصيل النقدية، وذلك لخدمة التجارة الخارجية والصناعة المحلية على حد سواء(١).

وقد اتسمت إصلاحات حكومة ميجي بفكر جديد من خلال الاتجاه نحو التصنيع والنمو الرأسمالي جنبًا إلى جنب، والوصول إلى ما حققته الدول الغربية المتقدمة في سنوات قليلة، وكان تحقيق تلك الآمال يحتاج إلى قاعدة مالية سليمة، ولذلك أصلحت الحكومة النظام المالي والنقدي، وضمنت لنفسها موارد مالية ثابتة من ضرائب الأطيان الزراعية، ثم رنت ببصرها نحو البيوت التجارية المالية، فراحت تنظمها، وتعمل على ضمان التسهيلات الائتمانية، وتشييد قواعد سوق النقد في محاولة منها لتركيز رأس المال المتاح وزيادة موارده، ولذلك حثت الحكومة البيوت المالية التجارية على تكوين شركات تجارية Tsusho Kaisha، وشركات صرافة Kawase Kaisha، ووضعت وزارة التجارة- والتي تأسست عام ١٨٦٩م- نظامًا لتلك الشركات يضمن لها أن تستظل بحماية الدولة(٢).

**اجراءات الدولة لتطبيق سياسة التصنيع**

ثم أخذت الدولة اليابانية في تنفيذ سياستها من خلال القيام بدور فعال وإيجابي لازدهار الحركة الصناعية؛ فقامت بتأسيس مشاريع في القطاعات الحيوية من بناء السفن والنقل وصناعة الحديد والصلب والآلات والاتصالات(٣)، ثم وضعت أسسًا تنظيمية للصناعات المهمة من خلال إنشاء المصانع، واستقدام الخبراء والمهندسين الأجانب لتشغيلها، واستيراد أحدث الآلات والأجهزة(٤)، وكمثال على ذلك صناعة المنسوجات القطنية بشقيها (الغزل- النسيج)، والتي أسست الحكومة اليابانية أول مصنع لها مجهز بالآلات لغزل القطن عام ١٨٦٣م(٥)، ثم أنشأت ثلاثة مصانع في عام

(١) رءوف عباس حامد: مرجع سابق ، ص ٩٧.
(٢) نفسه ، ص ١٠٣.
(٣) إيفلين دوريل- فير: الاقتصاد الياباني، تعريب: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠م، ص ١٦.
(٤) صحيفة التجارة والصناعة: الصناعة في اليابان، (علاقة الحكومة بالصناعة)، العدد الثامن، أغسطس ١٩٣٥م، ص ١٥٠٧.
(٥) نفسه : صناعتا الغزل والنسيج في اليابان، (من تقرير القنصلية الملكية المصرية بكوبيه)، العدد الرابع، أبريل ١٩٢٩م، ص ٥٥٠.

١٨٧٩م، وفي غضون السنوات الخمس التالية أنشأت الحكومة ستة مصانع أخرى، وكان أغلب هذه المصانع يُدار من خلال الحكومة أو الشركات الصغيرة(١).

كما أسست الحكومة أول مصنع لإنتاج الحرير عام ١٨٩٦م في يوكوهاما "Yokoham"، وكان لاستخدام الآلات الحديثة به أكبر الأثر في تحسين نوع الحرير المصنوع، وزيادة الإنتاج(٢). واستطاعت المنسوجات الحريرية أن تكوِّن لها سمعة طيبة خارج حدود اليابان مع بدايات القرن العشرين، وذلك بسبب زيادة الطلب الخارجي على منتجات الحرير اليابانية لقلة إنتاج كل من فرنسا وإيطاليا- أهم الدول إنتاجًا لمنسوجات الحرير- الأمر الذي جعل غالبية الدول تتجه بأنظارها نحو اليابان ومصنوعاتها(٣). كما كان لإلغاء الرسوم على الخيوط والمنسوجات المصدرة، وكذلك إلغاؤها على القطن الخام المستورد من الخارج، أكبر الأثر على تحقيق تقدم ملموس في صناعة الغزل والنسيج اليابانية عالميًّا، وعمل على زيادة إنتاج هذه الصناعات الحديثة(٤)، وذلك على الرغم من فرض ضريبة قدرها ٢٥% على وارادت الحرير الخام الداخل إلى اليابان(٥).

وفي صناعة بناء السفن كانت الحكومة هي البادئة باستيراد السفن أولًا، ثم القيام بصناعتها ثانيًا، ثم تنازلت عن مصنعها لشركة أهلية بدون مقابل، وبعد إدخال الصلب في صناعة السفن لم تفتر الحكومة عن تقديم الإعانات التي كان لها أكبر الأثر في تقدم صناعة بناء السفن، وزيادة الخطوط الملاحية اليابانية(٦).

---

١) صحيفة التجارة والصناعة : الصناعة في اليابان، العدد الثامن، أغسطس ١٩٣٥م، ص ١٤٩٤.

٢) نفسه : ص ١٤٩٠.

(٣) نفسه : ص ١٤٩١.

(٤) هشام عبدالرءوف حسن: تاريخ اليابان في عهد ميجي ، ص ١٨٦.

(٥) صحيفة التجارة والصناعة: صناعتا الغزل والنسيج في اليابان، العدد الرابع، أبريل ١٩٢٩م، ص ٥٦٠.

(٦) نفسه : الصناعة في اليابان (تقرير القنصلية الملكية المصرية بكوبيه)، العدد الثامن، أغسطس ١٩٣٥م، ص ١٥٠٨.

وقد اعتمدت الحكومة في تمويلها لتلك المشروعات الاقتصادية على عدة مصادر، منها- على سبيل المثال- المصارف والقروض المالية لإقامة المشروعات الصناعية، والتي تحتاج إلى استثمار قدر كبير من رأس المال فيها، وهذا الدور لم يكن ممكناً لرأس المال الصغير في اليابان الذي يعانى من العجز في التمويل، والاعتماد على الاقتراض من المصارف بفوائد كبيرة، ولهذا كانت رؤوس الأموال الصغيرة تعمل في المجالات التي يعف رأس المال الكبير عن الاشتغال فيها، وبخاصة الصناعات اليابانية التقليدية مثل صناعة الخزف والحرير والخمور، وهنا يكمن سر ابتعاد رؤوس الأموال الصغيرة عن الاستثمار في الصناعة، والذي يعد ضربًا من ضروب المخاطرة لم يعهده اليابانيون من قبل، واكتفائها بما حققته من أرباح في الاستثمار الزراعي وبخاصة تأجير الأطيان، والذي يحقق أرباحًا مضمونة(١)

هذا بالإضافة إلى لجوء حكومة ميجي إلى الاستثمارات والقروض الأجنبية من الخارج للاستعانة بها في تمويل المشروعات الصناعية في الدولة، وبمجرد أن تم تعديل المعاهدات غير المتكافئة لمصلحة اليابان، تم عقد قرض مع بعض البيوت المالية الإنجليزية عام ١٨٩٩م بلغت قيمته عشرة ملايين جنيه إسترليني، وذلك بهدف تغطية رأس المال اللازم لمشروعات السكك الحديدية، والتوسع الصناعي الذي أعقب الحرب اليابانية- الصينية، وقد كان عجز السوق المالية المحلية عن تغطية رأس مال تلك المشروعات من أهم الأسباب التي دفعت الحكومة اليابانية إلى عقد هذا القرض الأجنبي(٢).

كما استعانت بلديات المدن اليابانية مثل طوكيو وأوساكا ببعض القروض الأجنبية لإنجاز مشروعاتها العمرانية، وقامت بعض الشركات الخاصة بطرح جانبٍ من سنداتها للبيع في الأسواق المالية الأوروبية، مثل شركة فحم وسكك حديد هوكايدو، وشركة سكك حديد كانساي، وكان بيع مثل تلك السندات في الأسواق المالية الأوروبية يعتبر بمثابة قروض طويلة الأجل(٣).

---

١) رءوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٢) نفسه: ص ١٠٩.
٣) نفسه : ص ١١٠.

**الاصلاحات المالية وتأسيس البنوك والمصارف**

ثم شهدت اليابان إصلاحًا ماليًّا على نطاق واسع في فترة عهد المايجي بهدف تمويل تلك المشروعات الصناعية، حيث كان التقدم في أعمال إنشاء البنوك مدهشاً، إذ لم يكن بهذه البلاد بنك واحد يستحق الذكر مع بداية عصر المايجي، وبعد مرور أربعين عامًا صار هناك ما يزيد عن ألفي بنك رأس مالها المدفوع نحو ١٤٧ مليون جنيه إنجليزي، واحتياطيها نحو ١٢ مليون جنيه إنجليزي، والودائع فيها نحو ١٤٧ مليون جنيه إنجليزي، كما أصبح هناك نحو خمسمائة بنك للتوفير بلغ مجموع الودائع لديها في سنة ١٩٠٦م نحو خمسين مليون جنيه إنجليزي[١].

وقد تأسس مصرف اليابان عام ١٨٨٢م، والذي كان بمثابة بداية تنفيذ إرادة الدولة في إصدار النقود، وفي عام ١٩٠٠م أنشئت مؤسسات إقراض طويلة الأجل، وتدريجيًّا تطورت نشاطات الوساطة المالية كلها (مصارف، مؤسسات مالية، تعاونيات)، وقبل الحرب العالمية الأولى أصبح لليابان نظام مالي قوي مصمم بهدف تشجيع التصنيع[٢].

ثم شهدت البلاد حركة تطويرية ترمي إلى اتحاد وانضمام بعض البنوك مع بعضها البعض، وساعدت الحكومة في تكوين تلك الاتحادات، من حيث تنظيم البنوك وأعمالها، بأن أصدرت قانون البنوك الذي تم تعديله عام ١٩٢٧م، وبدأ تنفيذه اعتبارًا من أول يناير ١٩٢٨م، وأهم أحكامه أن يكون البنك شركة مساهمة لا يقل رأس مالها عن مليون ين، وألزمت مراجعي حسابات البنوك بأن يقدموا للحكومة تقريرين في كل سنة عن أعمال البنك وإنجازاته[٣]

---

١) صحيفة التجارة والصناعة:نهضة اليابان الاقتصادية (تقرير القنصلية الملكية المصرية بكوبيه)، يوليه ١٩٣١م،ص١٠٠٤.

٢) إيفلين دوريل– فير: مرجع سابق، ص ١٧.

٣) صحيفة التجارة والصناعة: نهضة اليابان الاقتصادية (تقرير القنصلية الملكية المصرية بكوبيه)، يوليه ١٩٣١م، ص ١٠٠٥.

كما أنشأت الحكومة اليابانية البنك الصناعي الياباني Nihon Kogyo Ginko لتسهيل مهمة عقد القروض الأجنبية، والتنسيق معها، وكان البنك قد بدأ نشاطه كجهاز مالي يُعنى بتقديم التسهيلات الائتمانية بضمان الملكيات المنقولة، ولكن الحكومة غيرت وظيفته بعد الحرب اليابانية- الصينية، وأصبحت مهمته تقتصر على جذب الاستثمارات الأجنبية، ووضع الضوابط التي تحول دون وقوع التصادم، وحدوث ارتفاع في الأسعار، وسيطرة رأس المال الأجنبي على الصناعة اليابانية بشكل عام، ولتحقيق ذلك كان على البنك أن يراقب عملية استيراد رأس المال الأجنبي بالقدر الذي لا يضر بمصالح الرأسمالية اليابانية، وأن يضمن سداد أقساط الديون في مواعيدها المحددة، وأن يحول دون تحكم رأس المال الأجنبى في الصناعة اليابانية(١).

وبذلك تكون الحكومة قد أرست دعائم الوضع المالي للبلاد بشكل منظم من خلال إنشاء البنوك، والتحكم في أعمالها، ومراقبة إدارتها بإصدار القوانين وتطبيقها كي يتسنى لها الاعتماد عليها وقتما تحتاج إليها من حيث التمويل، خصوصًا في المشروعات الصناعية التي تبنتها الحكومة،كما كانت عمليات ضم البنوك إلى بعضها البعض عاملًا قويًّا لتحسين الحالة المالية للبلاد.

وبالإضافة إلى ما سبق كان للحكومة دور اجتماعي واضح في مساندة عمليات التصنيع الحديثة من حيث توفير الأيدي العاملة اللازمة لتشغيل تلك المصانع الحديثة، حيث سلكت الحكومة واتبعت مختلف الطرق والأساليب من أهمها إيجاد العدد الكافي من العمال اللازمين للمصانع، فاليابان دولة اعتمادها الأساسي على الزراعة، وسكانها متعلقون بالأرض، ولا يرغبون في تركها إلى المصانع، ولذلك كان العمال يساقون من القرى إلى المدن التي تتواجد بها المصانع، وبذلك مثلت مشكلة توفير العمال في بداية إنشاء هذه المصانع مشكلة كبيرة جدًّا، حيث تمت الاستعانة بالأطفال والنساء

١) رءوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ١٠٩.

الصغيرات لإغرائهم بالعمل في مقابل فتات الأموال، وهم أيدي عاملة غير مدربة وغير دائمة أيضًا مما جعل الصناعة اليابانية تعاني في بدايتها، وتلجأ إلى الخبرات الأوروبية في هذا الشأن(١).

إلا أن تلك الظروف قد أخذت في التحسن بمرور الوقت، خصوصًا خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وأصبح العاملون بتلك المصانع يتمتعون بسكن جيد، وغذاء وفير، وأجور كبيرة عن ذي قبل، كما تحسنت ظروف العمل، وعدد ساعاته داخل تلك المصانع، ولم تعد الحكومة مضطرة إلى استخدام أساليب الإجبار خصوصًا مع زيادة الاستثمارات والنجاحات التي لاقتها الصناعات اليابانية فيما بعد(٢).

**العقبات التى واجهت الدولة فى تطبيق سياساتها الاقتصادية**

ولكن عملية التطوير الصناعي في اليابان، ومساعدات الحكومة المالية في إنشاء المصانع وتجديدها تسببت في معاناة الاقتصاد الياباني من الخسارة والتضخم، الأمر الذي جعل الحكومة تقوم بإصدار أوراق مالية ليس لها غطاء يحميها، ولذلك قامت الحكومة برسم سياسة تقشفية لإصلاح النظام المالي لديها، منها بيع المصانع والمنشآت الحكومية للقطاع الخاص، ولكن الإقبال على شرائها كان محدودًا بسبب عزوف أغلب اليابانيين عن المغامرة في الاستثمار الصناعي، الأمر الذي جعل الحكومة تعرضها بأسعار زهيدة، وبما أنه لم يكن باليابان سوى حرفيين ذوي رؤوس أموال ضعيفة لا تقوى على شراء تلك المنشآت، فقد اشتراها رجال المال من البيوت المالية اليابانية الكبرى المعروفة في ذلك الوقت(٣).

---

١) صحيفة التجارة والصناعة: الصناعة في اليابان" العمل الإجباري"، العدد الثامن، أغسطس ١٩٣٥م، ص ١٥٠٤.

٢) نفسه : أجور العمال اليابانيين ومقارنتها بأجور العمال الإنجليز، العدد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٣٣م، ص ٢٠٢٤.

٣) إيفلين دوريل– فير: مرجع سابق ،ص ١٦.

ويُذكر أن الحكومة قد تنازلت عن ترسانة ناجاساكي لصناعة السفن مجاناً لشركة ميتسوبيشي، كما باعت مصنع تومي أوكا Tomi Oka بمبلغ ١٢٠ ألف ين لشركة ميتسوي، في حين قدرت قيمته آنذاك بمبلغ ٣١٠ آلاف ين[١]، وباعت أيضًا مصنع شيناجوا للزجاج بمبلغ ٧٩,٩٥٠ ينًا تدفع على أقساط على مدى ٥٥ عامًا تبدأ بعد عشر سنوات من تاريخ الشراء، رغم أن الحكومة قد أنفقت على هذا المصنع ٣٥٠ ألف ين، الأمر الذي يدل على تساهل الحكومة في بيع مشروعاتها الصناعية(٢).

وبذلك تكون الحكومة اليابانية قد قدمت لرأس المال الخاص العديد من المشروعات الصناعية التي بدأتها، فقامت بنقل ملكيتها إلى الشركات الخاصة عن طريق البيع تطبيقًا لقانون" نقل ملكية المصانع" الصادر في ٥ فبراير ١٨٨٠م، وحددت الحكومة أهدافها من وراء هذا التنازل بأن تلك المصانع قد حققت قدرًا من التنظيم والنجاح مما يدعو الدولة للتنازل عن ملكيتها للناس ليتولوا إدارتها بصورة تحقق أرباحًا[٣]. وهكذا فقد أرادت الحكومة من خلال ذلك تشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة داخل البلاد، ولكن هذا التشجيع لم يشمل جميع الشركات، وإنما تمتع به عدد قليل من الشركات الكبرى مثل ميتسوي وميتسوبيشي، أما الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم فلم تتمتع به، بل اضطر كثير منها إلى إعلان إفلاسه بسبب سياسة التقشف والانكماش التي طبقتها حكومة الميجي، وبسبب الضرائب الباهظة والارتفاع الشديد في الأسعار[٤].

---

(١) هشام عبد الرءوف حسن: محمد علي باشا والإمبراطور ميجي ما لهما وما عليهما( النهضة المصرية الحديثة والنهضة اليابانية الحديثة دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى، الدار العالمية، القاهرة ٢٠٠٩م ، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤.

٢) رءوف عباس حامد: مرجع سابق ، ص ١١٦.

٣) نفسه : ص ١١٥.

٤) هشام عبدالرءوف حسن: محمد علي باشا والامبراطور ميجي، ص ٢٠٤.

ولكن السبب الرئيسي الذي دفع الحكومة إلى بيع مصانعها- عدا المصانع الحربية- للشركات الخاصة هو الفشل في إدارتها، وتعرضها للخسارة مما جعلها تشكل عبئًا على الخزانة العامة، ولذلك كان الإقبال على شرائها ضعيفًا، لذلك عرضتها الحكومة للبيع بأسعار زهيدة، وبالتالي كان بيع هذه المشروعات الصناعية بمثابة معونة حكومية مستترة لرأس المال الخاص، ولولا سلوك الحكومة لهذا المسلك لما أبدى القطاع الخاص اهتمامًا بامتلاك تلك المشروعات، ولكن الشركات التي اشترت تلك المشروعات أضافت قدرًا من الاستثمارات إلى الأصول التي آلت إليها، وحولت تلك المشروعات إلى نواة لامبراطوريتها الصناعية(١).

**الشركات التجارية اليابانية وادارتها للمشروعات الصناعية**

وبمجرد نقل ملكية المصانع الحديثة من الحكومة إلى تلك البيوت التجارية أخذت في تنميتها، والارتقاء بها، بل وأضافت إليها العديد من الاستثمارات- إلى جانب أصولها المالية الأولى- للنهوض بها، ففي مجال الأبحاث العلمية الصناعية استطاعت الشركات اليابانية الوصول إلى فكرة تحويل مخلفات صناعة غزل القطن ونسجه إلى حرير صناعي، فقد قامت شركة غزل القطن اليابانية" داي- نيبون" (Dai-Nippon) بابتكار طريقة جديدة لإنتاج حرير صناعي جيد الصنف من القطن المتبقي من الصناعة أثناء العمل، والذي يتلطخ بالزيوت والدهون المختلفة، حيث تُعد هذه الشركة من أكبر شركات غزل القطن في اليابان، وبفضل هذه الأبحاث المتقدمة وصلت اليابان إلى المرتبة الثانية بين دول العالم في صناعة الحرير الصناعي بعد الولايات المتحدة(٢).

---

(١) رءوف عباس حامد: مرجع سابق ، ص ١١٦.

٢) الجريدة التجارية المصرية: صناعة الحرير الصناعي في اليابان، العدد ٣٧١١، السنة الـ١٤، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٥م.

كما قامت شركة كانيجافوتشي للغزل".Kanega Fuchi Spinning Co" بعدة أبحاث علمية كان من نتائجها أن توصلت الشركة إلى طريقة لإنتاج الشرانق ثماني مرات في السنة، وقد قدر البعض في ذلك الوقت أنه إذا نظم هذا الأمر فإنه سيقلل من تكاليف إنتاج الحرير بنسبة ٣٥%، وعلى إثر ذلك قررت الشركة شراء ٧٣٥٠ فدانًا من الأرض للقيام بمشروعها الجديد، وبذلك فقد استثمرت الشركة رؤوس أموال كبيرة في المجال الصناعي، وأضحى الاستثمار فيه من المجالات المربحة لهذه الشركات بعد أن كان قبل ذلك ضربًا من ضروب المخاطرة(١).

كذلك تخصصت شركات يابانية في هذا النوع من الاستثمار، من حيث استخدام نفايات وفضلات الحرير وتحويلها إلى حرير صناعي، بل وتخصصت في هذا النوع من التجارة، وأصبحت تستورد هذه النفايات من الصين أيضًا لتسد حاجتها الداخلية من هذه المواد، مثل شركة ساسو Saso التي أُسست عام ١٨٩٥م، وتحولت إلى شركة تضامن في سنة ١٩٢١م عندما بدأت العمل في تجارة الفضلات الحريرية(٢).

وبسبب الإدارة الناجحة من قبل الشركات التجارية الخاصة لهذه المصانع زاد التطور التقني والفني لها من حيث نوعية الآلات المستخدمة فيها مع بدايات القرن العشرين، إذ تم إدخال الأنوال المعدنية بدلًا من الأنوال الخشبية المصنوعة قديمًا، كما تم اختراع الآلات الأتوماتيكية عام ١٩٢٦م، واستخدامها داخل المصانع(٣)، وقد كانت تدار بقوة البخار فيما قبل حتى بدأت الدولة تُحِل الكهرباء محل البخار، وبعد أن كانت نسبة مصانع القطن اليابانية التي تستخدم الكهرباء في عام ١٩١٣م لا تتعدى ٤٠%، أصبحت تزيد على ٩٧% في عام ١٩٣٣م(٤).

---

١) صحيفة التجارة والصناعة: صناعتا الغزل والنسيج في اليابان، العدد الرابع، أبريل ١٩٢٩م، ص ٥٥٩.

٢) نفسه : فضلات مصانع الغزل والنسيج واستغلالها الصناعي والتجاري، العدد العاشر، ١٩٣٢م، ص ١٥٣٢.

٣) ناجاي متشيو، ميجول أورشيا: الثورة الإصلاحية في اليابان، ترجمة: عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٤٦.

(٤) صحيفة التجارة والصناعة: تنظيم صناعة القطن في اليابان، العدد الأول، يناير ١٩٣٥م، ص ١٣٧.

**الاستثمارات فى المجال الصناعي**

كما وجهت تلك الشركات استثماراتها نحو بناء المصانع الجديدة، فكان أول مصنع تنشئه هو مصنع أوساكا للغزل، والذي أنشىء عام ١٨٨٣م، وكان يضم عشرة آلاف مغزل، حيث كان إنشاء هذا المصنع بداية عهد جديد لتلك الصناعة، فقد تكونت كارتلات– اتحاد الشركات المساهمة– للسيطرة على تلك الصناعة مثلما حدث لصناعة النسيج في الثمانينيات(١)، وبالتالي تميز عصر الميجي باتساع نشاط اتحادات الزايباتسو وخصوصًا الأربع شركات الكبرى (ميتسوي– ميتسوبيشي– سومي تومي– ياسودا) في مجالات المصارف والتصنيع والتعدين وبناء السفن والتجارة في الأسواق الخارجية، وتمركز كل منها حول المصرف الخاص بها، والذي يمول الأجزاء الأخرى من مكوناتها(٢).

ونتيجة لقيام تلك الشركات التجارية بزيادة الاستثمارات في المجال الصناعي، شهدت صناعة القطن نجاحًا كبيرًا مع بداية الحرب العالمية الأولى، حيث أُنشىء ١٦٠ شركة جديدة برأس مال قدره ٣٦٩,٦٠٠,٠٠٠ ين بعد عام ١٩١٩م، كما استمر الصادر من المسنوجات اليابانية في ازدياد مستمر طوال فترة الحرب وما بعدها(٣).

ومع مرور الوقت ارتبطت الصناعة في اليابان بالرأسمالية ارتباطًا وثيقًا، واستمر نموهما سويًّا، فعندما نجحت صناعة الغزل والنسيج داخليًّا، وحققت مستويات عالية من الإنجاز، وزيادة الإنتاج، وجهت تلك الشركات أنظارها إلى استثمار رأس مالها خارج اليابان من خلال إقامة مصانع في الصين برأسمال ياباني مما أدى إلى توظيف قسم من فائض رؤوس الأموال اليابانية في الخارج، وهي بالطبع خطوة مهمة في تاريخ الاقتصاد الياباني ونمو الرأسمالية اليابانية وتقويتها(٤).

---

١) صحيفة التجارة والصناعة: تنظيم صناعة القطن في اليابان: العدد الثامن، أغسطس ١٩٣٥م، ص ١٤٩٥.

٢) أدوين رايشاور: مرجع سابق، ص ٢٤٤.

٣) صحيفة التجارة والصناعة : إنشاء جمعية مصرية– يابانية في اليابان، أكتوبر ١٩٣٢م، ص ١٥٠١.

٤) هشام عبد الرءوف حسن: محمد علي باشا والإمبراطور ميجي ما لهما وما عليهما ، ص ٢٠٧.

وأثناء نقل ملكية المصانع الحكومية الحديثة للشركات الخاصة، والتي امتلكها عدد محدود من الأسر والبيوت التجارية، استمرت الحكومة اليابانية في مراقبة إدارة هذه الشركات لتلك المصانع، وإصدار القوانين واللوائح المنظمة لها، ووضعت لها ضوابط وأسسًا معينة تسير على نهجها لكي تضمن بقاء واستمرار هذه المصانع في العمل والإنتاج، في الوقت الذي تضمن فيه إحكام قبضتها على هذه الشركات التجارية أيضًا، وطرق إدارتها لها، فنجد الحكومة اليابانية تتعاون مع أصحاب المصانع والشركات لتحسين حالة الصناعة من خلال إصدار بعض القوانين والتشريعات الخاصة ببعض الصناعات؛ فقد أصدرت قانون الحرير الذي يهدف إلى تنظيم الجمعيات التجارية المشتغلة به، وإلى وقاية دودة القز من الأمراض، وأيضًا إلى إنشاء معاهد اختبار لأبحاث الحرير، بالإضافة إلى إنشاء وظائف تدريس لإنتاج الحرير في الجامعات الإمبراطورية والخاصة(١)، كذلك أعدت الشركة اليابانية المركزية للحرير الخام مشروعات عديدة لدعم صناعة الحرير منها تحسين طرق إنتاجه، وتخفيض تكاليفه، وتوفير احتياطي لشراء شرانق ديدان القز وتخزينها استعدادًا لما يطرأ في الأسواق من هبوط فجائي للأسعار(٢).

كما شجعت الحكومة أصحاب الصناعات في تكوين الاتحادات الصناعية فيما بينهم، فقد صدر أول تشريع باليابان في عام ١٨٨٤م يرمي إلى تشجيع الاتحادات الصناعية، فتكونت تلك الاتحادات على أثره: ٥٩ للأرز والحبوب، و٢٧ للأسمدة، و٣١ للورق ومصنوعاته، و٢٢ للصيني، و٢٣ للأدوية، و١٥١ للأصباغ والمنسوجات، و٢٦ للأخشاب، و٤٠ للفحم، و٢٨ للمصنوعات المعدنية، و٢٣ للحصير(٣).

---

١) صحيفة التجارة والصناعة: نهضة اليابان الاقتصادية، يوليو ١٩٣١م، ص ١٠١٤.

٢) نفسه : رخاء اليابان متوقف على تجارتها الخارجية، العدد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٣١م، ص ١٦٧١.

٣) نفسه : تشجيع الصناعات في اليابان (تقرير القنصلية الملكية المصرية بكوبيه)، أغسطس ١٩٣١م، ص ١١٣١.

وبذلك تكون الحكومة اليابانية قد قدمت المزيد من التشجيع والمساعدة للصناعة اليابانية الحديثة، كان بعضه يسير وفق خطة معينة تخدم مصالح الدولة، في حين كان بعضه الآخر يخدم مصالح مجموعة من رواد الصناعة اليابانية الحديثة، فقد أوكلت الحكومة مهمة توريد احتياجاتها المختلفة إلى مقاولين بعينهم مما جعل المشتغلين بالمقاولات يحققون أرباحًا خيالية، ولم تحاول الحكومة أن تضع حدًّا لتلك الأرباح طالما أنها كانت تستثمر في مشروعات صناعية حديثة، فقد كان كبار الموردين الذين تتعامل معهم الحكومة هم في نفس الوقت أساطين الصناعة اليابانية الحديثة(١).

ومن الأمثلة على ذلك تولِّي شركة ميتسوي التجارية Mitsui Bussan مهمة توريد إمدادات الجيش من المؤن خلال ثورة ساتسوما، حيث حصلت على ٦٠% من عقود توريد هذه المنتجات، وبذلك استطاعت نفس الشركة، والتي تأسست عام ١٨٧٨م برأس مال قدره مائة ألف ين أن تحقق أرباحًا بلغت نصف مليون ين في العام ذاته، كما جنت شركة ميتسوبيشي- والتي احتكرت نقل الجنود- ما يزيد على مليون ومائتي ألف ين في نفس العام. ومن الجدير بالذكر أن تلك الشركات كانت في مقدمة الشركات التي استثمرت أموالها في الصناعة، واستخدمت ما حققته من أرباح التوريدات الحكومية في توسيع نشاطها الصناعي(٢).

وليس هذا فحسب، بل فرضت الحكومة اليابانية على أصحاب الصناعات الانضمام إلى بعضهم البعض، وتكوين اتحادات وجماعات، فالصناعات الصغرى تنضم لتكوين مشروع واحد، والصناعات الكبرى

---

١) رءوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) نفسه ، ص ١١٧.

تنضم وتكون اتحادًا كبيرًا[١] ، وقامت الدولة برعاية أغلب الصناعات الكبرى، وعملت على تنظيمها وإدارتها من خلال شركات كبرى ذات رؤوس أموال ضخمة ترتكز عليها، فصناعة غزل القطن أعطت لشركات غزل القطن اليابانية حق الرقابة عليها، كما تكوَّن اتحاد قوي بين القائمين على هذه الصناعة سمي بـ" نقابة غزالي القطن في اليابان"، كما كانت صناعة الحرير الصناعي تخضع لرقابة شركات قوية ذات رؤوس أموال ضخمة[٢]. كما أثبتت الحكومة سيطرتها على تلك الشركات عن طريق منح رخص الاستيراد، وتحكمت في إملاء سياسة البلد الصناعية كلها بغرض توجيه إنتاج الزيباتسو، وأصبحت الحكومة ممسكة بمجمل مفاتيح الولوج إلى نظام الإنتاج المحلي داخل اليابان[٣].

**ظهور الاتحادات التجارية اليابانية الكبرى "الزيباتسو"**

ومع تطور هذه البيوت المالية والتجارية، وسيطرتها على مجالي الصناعة والتجارة داخل اليابان، أوجدت الدولة نظامًا أثار اهتمام العالم الخارجي بوصفه أول مؤسسة اقتصادية يابانية جديدة متميزة ألا وهو نظام" الزيباتسو Zibatsu"، ذلك النظام الاقتصادي الذي نما وتطور خلال عشرينيات القرن العشرين، وهو اختصار لكلمات يابانية تشير إلى تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات، كالسكك الحديدية والمناجم وصناعة السفن وصناعة النسيج والبنوك وشركات التأمين وغيرها، وقد بلغت تلك الشركات من القوة ما صعب

---

١) صحيفة التجارة والصناعة: النهضة الصناعية اليابانية، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٣٥م، ص ١٨٤٦.

٢) نفسه : تجارة الصادرات اليابانية ومساعدة الحكومة لها، العدد الثاني، فبراير ١٩٣٥م، ص ٣٨٧.

٣) إيفلين دوريل– فير: مرجع سابق ، ص ٢٠.

المنافسة على الشركات الأجنبية داخل الأراضي اليابانية بسبب الدعم الذي تلقته من الحكومة والإمبراطور على حد سواء، حيث أُشير إلى أن الإمبراطور نفسه كان أحد أعمدة تلك الاتحادات، ولديه ملكيات واسعة وثروة كبيرة(١).

وقد تكونت الزيباتسو أو الاتحادات التجارية الصناعية الكبرى من شركة مركزية قابضة لها أسرة متحكمة تمتلك معظم أسهم الشركات المتفرعة منها، والتي تمتلك بدورها أسهمًا أخرى في شركات أصغر منها... وهكذا في تسلسل هرمي. كما تتميز الزيباتسو بأنها لا تدفع لأصحاب الأسهم إلا فائدة بسيطة فقط، بينما تتحكم هي في الأرباح من خلال تقنيات أخرى جديدة، منها الاعتماد على المصارف، وعمليات الشحن البحري، والتسهيلات التجارية لمجموع الشركات بأكملها(٢).

وقد تكوّن أكبر اتحادات الزيباتسو اليابانية من الشركات الأربع الكبرى وهي" ميتسوي Mitsui، وميتسوبيشي Mitsubishi، وسومي تومو Sumi-tomo، وياسودا Yasuda"، والتي كانت تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الياباني، بالإضافة إلى وجود شركات يابانية أخرى تشكلت في نفس الوقت أُطلق عليها" الزايباتسو الصغرى" تمييزًا لها عن" الزايباتسو الكبرى"، وهي تلعب أيضًا دورًا كبيرًا في الاقتصاد الياباني، ومنها شركات سوزوكي Suzuki، وهوندا Honda، وأسانو Asano، وماتسوكاتا Matsukata، تلك الشركات التي دخلت في جميع المجالات الاقتصادية في اليابان كالسكك الحديدية، وصناعة النسيج، والبنوك، وشركات التأمين، والإنتاج والتسويق(٣).

---

١) مسعود ضاهر: مرجع سابق، ص ١٣٦.

٢) أدوين رايشاور: مرجع سابق، ص ٢٦٠.

٣) مسعود الضاهر: مرجع سابق، ص ١٤١.

ولم يحتكر أي اتحاد من اتحادات الزيباتسو أحد المجالات، ولكنها كبرت ونمت من خلال مجموعات من الشركات المتوازية، كانت غالبًا مجموعات شديدة التنافس مع الشركات المقابلة لها في مجموعات الزيباتسو الأخرى، ولا شك في أن تركيز نظام الثروة من خلال نظام الزيباتسو من الناحية الاقتصادية قد أتاح تحقيق حجم كبير من عمليات تركيز رأس المال الذي يمكن أن يلعب دورًا أساسيًّا في مجالات اقتصادية جديدة على الرغم من نتائجه الاجتماعية والسياسية غير الجيدة(١).

وبذلك يكون نمو رأس المال الكبير في اليابان عن طريق ابتلاع رؤوس الأموال الصغيرة هو السمة المميزة للرأسمالية اليابانية Zaibatsu، والتي تمثل أقطابها الشركات الأربعة سالفة الذكر، وقد تسلحت هذه المجموعة المحدودة من كبار الرأسماليين بما توافر لديها من قدرة على المنافسة غير المتكافئة عن طريق هيمنتها على المصارف، وعلى قطاعي الصناعة والتجارة، وظل العمل المصرفي الذي دعمته الحكومة هو ملاذها العتيد(٢).

ومن ثم تظهر لنا أهمية رؤوس الأموال الكبيرة في قدرتها على التشغيل، وجني الأرباح، فكلما زادت أصولها كثرت نواحي نشاطها، وعظم تأثيرها، كما تكمن أهمية رأس المال الكبير في أنه يُعطي عائدًا أكبر، وتشتد قوته أمام المنافسة، بل تتهاوى إلى جانبه الأنشطة الأخرى المماثلة ذات رؤوس الأموال الأقل إن لم تخضع لتوجيهاته وإدارته، ولذلك نجد قيام رأس المال الكبير بتقسيم أعماله إلى فروع مختلفة كثيرة، وهذا ما تميزت به الشركات اليابانية الكبرى، حيث تستطيع هذه الفروع المختلفة أن يسند كل منهم الآخر في حالات الربح والخسارة(٣).

---

١) مسعود الضاهر: مرجع سابق، ص ٢٧٠.

٢) رءوف عباس حامد: مرجع سابق ، ص ١٠٥.

٣) نبيل عبدالحميد سيد: النشاط الاقتصادي للأجانب واثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢م ، ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢م ، ص ٤٦٢.

ويفهم مما سبق أن الدولة اليابانية قد بدأت بحركة التصنيع أولًا، وبمجرد أن تقدمت الصناعة الجديدة، وأصبحت قادرة على الوقوف على أقدامها حتى سلمتها الحكومة لعدد محدود من الشركات الخاصة التي تمثل المصارف الكبرى، ولذلك لم تظهر في اليابان طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين، ولكن ترتب على ذلك تقوية رأس المال المصرفي، ورأس المال الربوي، وتحولهما بشكل جزئي إلى رأسمالية صناعية(١).

وبذلك أسهم بيع مصانع الدولة للقطاع الخاص في ولادة الشركات اليابانية العملاقة" زيباتسو"، حيث تميز الاقتصاد الياباني في تلك الفترة بوجود بيوت تجارية كبرى تولت عمليات التصدير والتصنيع، مثل بيت ميتسوي Mitsui، وبيت ميتسوبيشي Mitsubishi، تلك البيوت التجارية التي عملت في مجالات مختلفة في الاقتصاد الياباني مثل المصارف والأغذية الجافة والمنسوجات وتجارة التجزئة، وقد استطاعت مشروعات ميتسوي Mitsui وحدها أن تنقل اليابان إلى العصر الحديث بتطوراتها ونجاحاتها(٢).

وترجع أصول أغلب تلك البيوت التجارية إلى أسر الساموراي، والتي تحولت إلى العمل التجاري، وتخلت عن امتيازاتها في نهاية القرن الـ١٦م، فقد حملت الكثير من أخلاق الساموراي ومبادئهم في تدبير معاملاتهم التجارية والصناعية في شركاتهم الكبرى الجديدة، ومن ذلك أنها كانت تختار موظفيها في سن صغيرة، وتوفر لهم قسطًا من التعليم، وتضمن لهم العمل طوال الحياة، وتعاملهم كما لو كانوا أتباعًا تجمعهم رابطة الولاء، فمثلًا كانت ممتلكات أسرة ميتسوي مقسمة إلى وحدات (شبيهة بالأسهم)، تساوي كل وحدة منها نسبة معينة من رأس المال، وتوزع العوائد على أساسها بين أفراد الأسرة(٣).

---

(١) مسعود ضاهر: مرجع سابق ، ص ١٤٤.

٢) نفسه : ص ١٤٣.

(٣) دار الوثائق القومية المصرية ، وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٩– ٠٠٧٨، الخطاب الذي أُلقي في حفل عشاء أقامته الجمعية التجارية اليابانية المصرية بمناسبة سفر القنصل المصري إلى مصر، بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٥م.

وتعتبر أسرة ميتسوي Mitsui من الأسر الغنية التي اشتهرت بثرواتها الواسعة في عصر طوكوجاوا، فقد تأسست في عام ١٦٧٣م، ثم اتخذت من أوساكا مقرًّا لنشاطها في عام ١٦٩١م، وهي نموذج للثراء من خلال العمل التجاري (تجارة الأقمشة)، والإقراض، وإصدار السندات، والإشراف على جمع الجباية، كما توسعت فيما بعد بأنشطتها المتنوعة، وفتح فروع لها في معظم المدن الرئيسية باليابان، ووضعها أسسًا عملية لإدارة المؤسسات التجارية التابعة لها[١]، وقد أَسَّست هذه الأسرة بعد إصلاحات الميجي Meiji أول بنك خاص في اليابان عام ١٨٧٣م (Mitsui bank, Ltd)، وهو من الشركات الكبرى في عالم المال والتجارة في اليابان إلى يومنا هذا[٢].

أما مجموعة شركات ميتسوبيشي فقد قام بتأسيسها" أيوا ساكي ياتارو" (١٨٣٤-١٨٨٥م) في عام ١٨٧٠م بدعم من حكومة ميجي، وقد حصلت على امتيازات كبيرة مكنتها من تحقيق أرباح ضخمة في أعمال النقل البحري، ثم امتد نشاطها إلى صناعة السفن، وأعمال التأمين، وتوسعت الشركة في عدة نشاطات اقتصادية منها صناعة الحديد والصلب، والتجارة، وصناعة الورق... وغيرها، وفي عام ١٩١٩م استقل القسم البنكي عن المجموعة، وعليه تم إنشاء بنك ميتسوبيشي[٣]، بينما يمتد وجود شركة سومي- تومي في اليابان إلى القرن الـ ١٧م، حيث أخذت في إبرام الصفقات في قطاع المعادن، ووفر لها دخولها في مجال الصناعة الحديثة بتشجيع من حكومة المايجى زيادة نشاطها في إنتاج الآلات حتى ظهرت تلك الشركة داخل مجموعة الشركات الأربعة عام ١٩١٩م[٤].

---

١) محمد أعفيف: أصول التحديث في اليابان (١٥٦٨- ١٨٦٨م)، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات دكتوراة، بيروت، ٢٠١٠م ، ص ٢٠٠.

٢) نفسه : ص ١٩٩.

(٣) هشام عبد الرءوف حسن: تاريخ اليابان في عهد ميجي، ص ١٨٩.

٤) إيفلين درويل- فير: مرجع سابق، ص ٢٠.

ومن اللافت للنظر هو وجود علاقات قوية ومتينة بين كلٍّ من الحكومة وتلك الشركات التجارية الخاصة، فالعلاقة بينهما ليست علاقة خصومة يرتاب كل منهما من الآخر، لكنها علاقة تعاون وثيق بين القطاعين(١)، ومن أمثلة ذلك التعاون الوثيق أنه عندما طلبت مصلحة الموارد المالية kinkoku–suitosho من شركة ميتسوي Mitsui أن تتبرع بمبلغ من المال لإنقاذ الخزانة من الإفلاس، استجابت الشركة لهذا المطلب، لتحافظ بذلك على مركزها الذي كانت تشغله في عصر طوكوجاوا، عندما كانت تقرض الأموال للحكومة والبلاط الإمبراطوري على حد سواء، كذلك لعبت البيوت المالية الأخرى نفس الدور في دعم مالية الحكومة الجديدة في عهد ميجي(٢)، كما قدمت عائلة ميستوي الدعم المالي لثوار ميجي Meiji، ولشكرها على هذا الدعم حصلت على امتيازات عديدة خاصة بشراء المنشآت الصناعية والتجارية التي أسستها الدولة فيما بين عامي (١٨٦٨، ١٨٨٠م)(٣)، كما استعانت حكومة ميجي بشركة ميتسوي عندما افتتحت دارًا لسك النقود بأوساكا، وعينت الشركة وكيلًا عنها في استبدال العملات القديمة بالعملات الجديدة، وتعهدت الشركة بإمداد دار السكة بسبائك الذهب والفضة التي تحتاج إليها(٤) .

ومن بين العوامل الرئيسية الأخرى التي ساعدت على نمو الرأسمالية اليابانية إلى جانب استثماراتها في الصناعات الحديثة الحروب التي خاضتها اليابان في تلك الفترة،والتي كان لها تأثيرها القوي على نمو الرأسمالية اليابانية، فقد فتَحت الأراضي التي اكتسبتها اليابان من الصين،بالإضافة إلى

---

١) أدوين رايشاور: مرجع سابق، ص ٢٧٤.

٢) رءوف عباس حامد: مرجع سابق ، ص ٥٠.

٣) إيفلين درويل– فير: مرجع سابق ، ص ٢١.

(٤) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ٥١.

الحقوق والامتيازات التجارية التي حصلت عليها،والتعويضات المالية الضخمة،كل تلك الأسباب فتحت الطريق أمام تطور الرأسمالية اليابانية،وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، فقد كانت نتيجة الحرب سببًا في تقوية عضد العسكريين ودعاة التوسع الخارجي على الساحة السياسية في اليابان،الأمر الذي أدى بدوره إلى ازدياد حجم الإنفاق العسكري،وازداد معه حجم القوات المسلحة اليابانية،وبذلك أعلنت الحرب الصينية-اليابانية عن مولد قوة إمبريالية جديدة في اليابان(١).

**الدور السياسى للشركات اليابانية الكبرى**

كما لعبت تلك الشركات التجارية اليابانية دورًا أساسيًّا في تنمية النزعة العسكرية الإمبريالية لليابان، إذ وضعت نفسها وطاقاتها المالية والاقتصادية الهائلة تحت تصرف الإمبراطور، وساندته في حروبه على حساب دول الجوار مثل كوريا والصين وروسيا(٢)، وهو الأمر الذي أدى إلى اهتمام اليابان بتقوية الاستعدادات الحربية، ولذلك بذلت مجهودات كبيرة من أجل تطوير الصناعات الثقيلة؛ ففي عام ١٩٠١م افتتح مصنع ياواتا للحديد والصلب Yawata، وكان الهدف منه تصنيع الأسلحة(٣) .

وليس هذا فحسب، بل تم إنشاء مجموعة صناعية تضم عددًا من قادة الشركات الجدد عرفوا باسم" الزيباتسو الجديدة"، وقد ظهرت خلال الثلاثينيات من القرن الـ ٢٠م، واختصت بصناعة السلاح، وكانت شركتا ناكاجيما Nakajima ونيسان Nissan خير أمثلة على ذلك(٤). وقد ارتبطت تلك المجموعات الجديدة بالصناعات ذات الصلة بالنشاط العسكري، والتوسع

---

١) رؤوف عباس حامد: مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) مسعود ضاهر: مرجع سابق ، ص ١٤٤.

٣) هشام عبدالرءوف حسن: محمد علي والإمبراطور ميجي، ص ٢٠٧.

٤) إيفلين دوريل- فير: مرجع سابق ، ص ٢٠.

في منشوريا[١]، كما كان لهـا أثـر حاسـم فـي تمويـل المغـامرات العسـكرية اليابانية، وجنت أرباحًا طائلة مـن اسـتغلال الأراضـي التـي احتلهـا الجـيش الياباني، وعلى هذا المنوال استمرت هـذه الاتحـادات فـي تشـجيع المغـامرات العسكرية اليابانية بشكل واضح منـذ بدايـة الحـرب اليابانيـة- الروسـية حتـى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية[٢].

كما كان للرأسمالية اليابانية ممثلة في اتحادات الزيباتسو دور واضح، وتدخل مباشر في الحياة السياسية في اليابان، فقد كان لهذه الشركات دور مهم في رسم سياسة البلاد بما يسمح لها هذا التدخل لتنمية رأس مال شركاتها، ولذلك فقد تدخلت كثيرًا لتشجيع الحكومة على غزو البلاد المجاورة حتى يمكن فتح أسواق جديدة تستطيع من خلالها تسويق إنتاجها المتنامي، ولعلنا نجد ذلك التأثير متمثلًا في شركة ميتسوي عندما قامت بتمويل رحلة خارجية لزعيم حزب الأحرار في اليابان في نهاية عام ١٨٨٢م[٣].

## الخاتمة

وفى النهاية يمكننا أن نوجز بعض النقاط والحقائق الأساسية التي توصلنا إليها أن الرأسمالية التجارية في عهد طوكوجاوا اتسمت بأنها احتكارية الطابع تعتمـد علـى فائض الإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية والمنزلية ، فى حين جاءت إصـلاحات ميجي واعتمدت على سياسة الدولة في التصنيع، وإتاحة الفرصة لنمـو الرأسـمالية التجارية على حساب الزراعة والمجتمع الريفي، من خلال الاتجاه نحـو التصـنيع والنمو الرأسمالي جنبًا إلى جنب، فأنشات مصانع للحرير والغزل والنسيج والسـفن وصناعة الحديد والصلب.

---

(١) أدوين رايشاور: مرجع سابق، ص ٢٥٩ .

٢) مسعود ضاهر: مرجع سابق، ص ١٣٧.

٣) هشام عبدالرءوف حسن: محمد علي باشا والإمبراطور ميجي، ص ٢٠٥.

ثم ظهر جليا ضرورة قيام الدولة بإصلاحًا ماليًّا على نطاق واسع بهدف تمويل تلك المشروعات الصناعية، فأنشات العديد من البنوك والمصارف المالية والتى لم يرد ذكر لها من قبل عصر ميجي ، أصبح لليابان نظام مالي قوي مصمم بهدف تشجيع التصنيع ، ومنها البنك الصناعى الياباني . وبذلك تكون الحكومة قد أرست دعائم الوضع المالي للبلاد بشكل منظم من خلال إنشاء البنوك، والتحكم في أعمالها، ومراقبة إدارتها بإصدار القوانين وتطبيقها كي يتسنى لها الاعتماد عليها وقتما تحتاج إليها من حيث التمويل، خصوصًا في المشروعات الصناعية التي تبنتها الحكومة،كما كانت عمليات ضم البنوك إلى بعضها البعض عاملًا قويًّا لتحسين الحالة المالية للبلاد.

كما انه من الملاحظ تعرض الدولة لعدد من العقبات المالية التى دفعتها الى بيع بعض المشاريع الصناعية الى الشركات التجارية اليابانية الكبرى والتى تولت ادارة هذه المشروعات بنجاح منقطع النظير ، بل واضافت اليه العديد من الاستثمارات فى المجال الصناعى داخل الدولة ، ومن هنا دخلت الصناعة اليابانية مرحلة جديدة من التقدم الصناعى عالميا فى بعض الصناعات مثل الحرير الصناعى وصناعة القطن ، كما توجهت تلك الشركات إلى استثمار رأس مالها خارج اليابان وتوظيف قسم من فائض رؤوس الأموال اليابانية في الخارج، وهي بالطبع خطوة مهمة في تاريخ الاقتصاد الياباني ونمو الرأسمالية اليابانية وتقويتها .

ونتيجة للتقدم والتطور الصناعى والتجارى لتلك الشركات تكونت اتحادات مشتركة فيما بينها ، فهى بمثابة تكتلات اقتصادية ضخمة تضم شركات ومؤسسات كبيرة في جميع المجالات، كالسكك الحديدية والمناجم وصناعة السفن وصناعة النسيج والبنوك وشركات التأمين وغيرها، وقد بلغت تلك الشركات من القوة ما صعب المنافسة على الشركات الأجنبية داخل الأراضي اليابانية بسبب الدعم الذي تلقته من الحكومة والإمبراطور على حد سواء.

ونظرا للقوة الاقتصادية لتلك الاتحادات والشركات نتج عنه قوة فى الحياة السياسية داخل اليابان، فكان لها دورًا أساسيًّا في تنمية النزعة العسكرية الإمبريالية لليابان، إذ وضعت نفسها وطاقاتها المالية والاقتصادية الهائلة تحت تصرف الإمبراطور وساندته في حروبه العديدة ، كما كان لها دور مهم في رسم سياسة البلاد بما يسمح لها هذا التدخل لتنمية رأس مال شركاتها، ولذلك فقد تدخلت كثيرًا لتشجيع الحكومة على غزو البلاد المجاورة حتى يمكن فتح أسواق جديدة تستطيع من خلالها تسويق إنتاجها المتنامي، ولعلنا نجد ذلك التأثير متمثلًا في شركة ميتسوي عندما قامت بتمويل رحلة خارجية لزعيم حزب الأحرار في اليابان في نهاية عام ١٨٨٢م .

## قائمة المصادر والمراجع


**أولاً : الوثائق غير المنشورة**

- دار الوثائق القومية المصرية : وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٩-٠٠٧٨، إيقاف البواخر بميناء الإسكندرية، بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٣٧م.
- دار الوثائق القومية المصرية ، وزارة الخارجية المصرية: كود ٠٢٣٢٦٩-٠٠٧٨، الخطاب الذي أُلقي في حفل عشاء أقامته الجمعية التجارية اليابانية المصرية بمناسبة سفر القنصل المصري إلى مصر، بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٥م.

**ثانياً : الدوريات**

- صحيفة التجارة والصناعة: اعوام ١٩٢٩م ، ١٩٣١ ، ١٩٣٥ ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .
- الجريدة التجارية المصرية: اعوام ١٩٣٥م ، ١٩٣٤ .

**ثالثاً : المراجع العربية**

- **رأفت غنيمى الشيخ واخرون :** تاريخ اسيا الحديث والمعاصر ، دار عين للدراسات والبحوث ، القاهرة ٢٠٠٤م .
- **رؤوف عباس حامد:** المجتمع الياباني في عهد مايجي (١٨٦٨– ١٩١٢م)، دار النشر للجامعات ، القاهرة ١٩٨٠ .
- **محمد أعفيف:** أصول التحديث في اليابان (١٥٦٨– ١٨٦٨م)، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات دكتوراة، بيروت، ٢٠١٠م

- **مسعود ضاهر**: تاريخ اليابان الحديث (١٨٥٣- ١٩٤٥م)، التحدي والاستجابة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي ٢٠٠٩م .

- **نبيل عبدالحميد سيد**: النشاط الاقتصادي للأجانب واثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢م .

- **هشام عبدالرءوف حسن**: تاريخ اليابان في عهد ميجي (عصر النهضة الأولى ١٨٦٨- ١٩١٢م)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٢م .

- ٠٠٠٠٠٠٠٠ : محمد علي باشا والإمبراطور ميجي ما لهما وما عليهما( النهضة المصرية الحديثة والنهضة اليابانية الحديثة دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى، الدار العالمية، القاهرة ٢٠٠٩م .

**رابعاً : المراجع المعربة**

- **أدوين رايشاور**: اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، مراجعة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (د . ت) .

- **إيفلين دوريل– فير**: الاقتصاد الياباني، تعريب: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠م .

**خامساً: المراجع الاجنبية**

- Shimizu, Hiroshi :- Anglo-Japanese trade rivalry in the Middle East in the inter-war period, Ithaca press, London.1986.